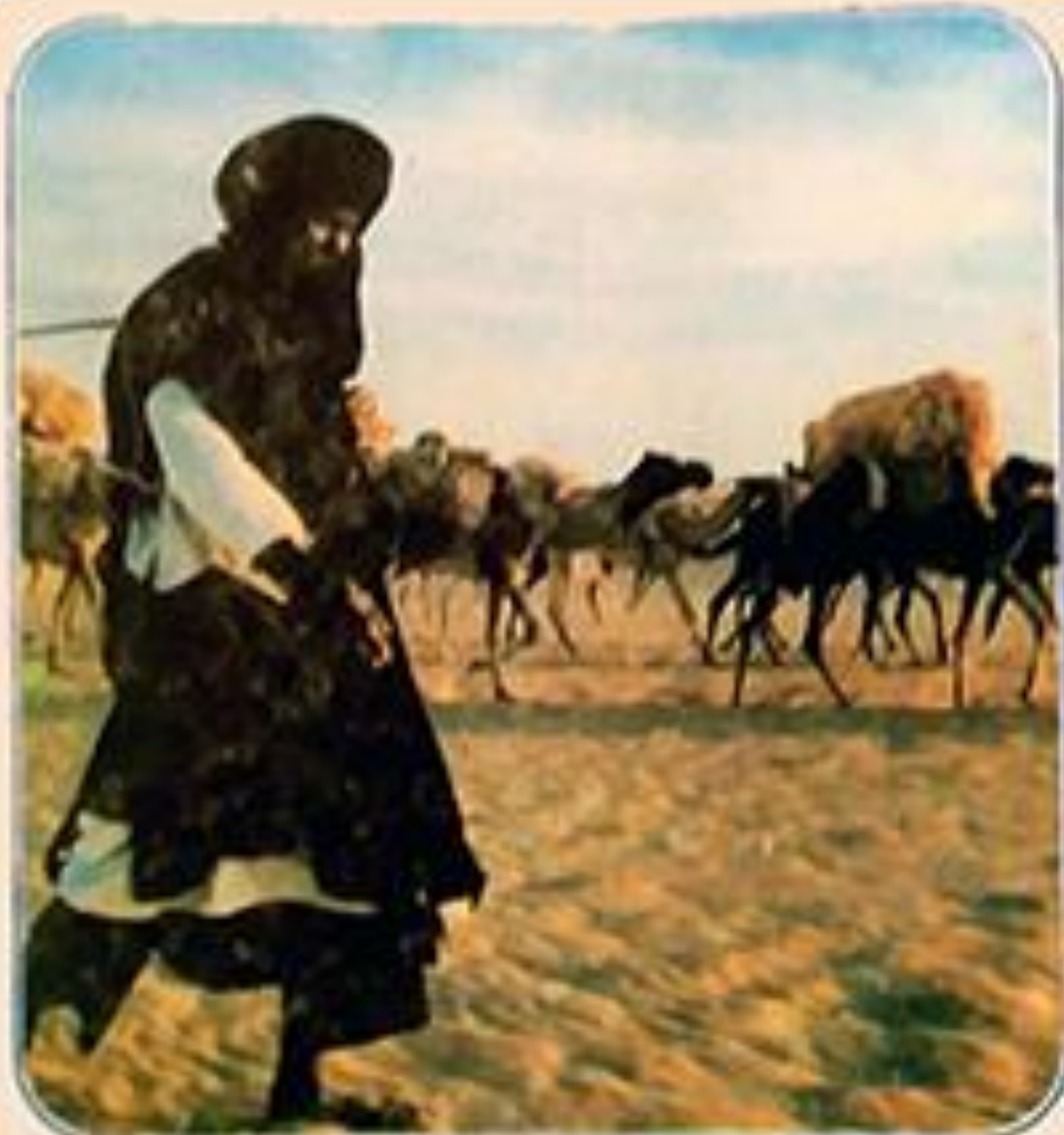


مجلة

الجمعية الجغرافية الليبية



العدد الأول السنة الأولى 1425 (1996)



مجلة

الجمعية الجغرافية الفلسطينية

تصدر سنوياً عن الجمعية الجغرافية اللبية



الجمهورية العربية اللبية الشعبية الاشتراكية المعظمى

بنغازى

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

هيئة التحرير:

رئيسا	د. الهادي بولقمة
عضوا	د. محمد الأعور
عضوا	د. عبد الحميد بن خيال
عضوا	عواطف الأميس
عضوا	سعد الزليتن

اللجنة الاستشارية:

د. منصور الكيخيا
د. ابو القاسم العزابي
د. عبدالله عومر
د. سعد القزيري

العنوان: قسم الجغرافيا - جامعة قاريونس

ص.ب 18244 بنغازي

المحتويات

1	الافتتاحية
3	فون تونن والتوسع الحضري
	ترجمة: د. عوض الحداد.
37	غات: قراءة في أوراق الرحالة جيمس ريتشاردسن
	د. الهادي بولقمة
53	براك وادي الشاطئ: تحليل القاعدة الاقتصادية (1981)
	د. منصور البابور
	ارسابات الضفاف المحدبة للثنيات، ودورها في بناء السهل الفيضي
68	للأودية شبه الجافة
	د. فتحي الهرام
87	التصحّر يهدد مستقبل الدول النامية
	د. امحمد مقيلى
116	التعليم الاساسى فى ليبيا: دراسة فى الجغرافيا التطبيقية
	سعد محمد الزليتنى
133	الاتجاهات الفلسفية والمنهجية فى الجغرافيا
	د. عبدالحميد بن خيال
162	السياحة والبيئة
	زينب المكى أبوزيد

**تم تمويل فاتم أعداد مجلة الجمعية الجغرافية الليبية من
ميزانية جامعة قاريونس، التي لا يسع أمانة تحريرها سوى
تقديم وافر الشكر والعرفان وفاء لها على هذه اللفتة
الكريمة**

رئيس التحرير

بسم الله الرحمن الرحيم
الافتتاحية

عزيزى القارئ

شكرا لا نهاية له لعون العلى القدير، الذى أتاح الظرف الملائم والمناسبة السعيدة اللتين أمكن من خلالهما فك العقال الذى حال دون إنطلاق الجمعية الجغرافية الليبية وأبقى عليها مجرد رهينة دون حراك مدة عقد ونصف، كان بالإمكان خلالها تحقيق العديد من اللقاءات لذوى الاختصاص، وما أكثرهم، فى مختلف اطراف بلادنا الحبيبة، وما ينجم عن ذلك من إثراء للدراسات الجغرافية التى لازلنا فى أمس الحاجة للقيام بها وتعميم نشرها خدمة لابنائنا الطلبة، ولكل من يهمهم الاطلاع وجنى أكبر رصيد من المعلومات التى لا تزال ترنو إلى من يكشف دثارها.

فقد حقق الملتقى الجغرافى الأول بمدينة الزاوية عام 1993، صدور نتائج أعماله فى جزئين تحت عنوان: العلوم الجغرافية وحماية البيئة، وحقق اللقاء الثانى بمدينة بنغازى فى العام المنصرم، ضمن أحد توصياته صدور هذا العدد من مجلة الجمعية التى حين يكتمل شد الأزر، ويصبح الإحساس بالاسهام فيما تقوم به جزءا من مهام حاملى لواء هذا الفرع من التخصص العلمى، الذين تعترّ المجلة بوجودهم وبمساهماتهم الهادفة التى عليهم مضاعفتها كما ونوعا للشعور بأنها لازالت أقل مما يتحتم عليهم القيام به خدمة للصالح العام.

الأخوة القراء

نستسمحك عنذ أية هفوات قد تلفت انتباهكم فى الوقت الذى نشكر فيه من تفضل بالمساهمة فى توفير المادة العلمية لنواة هذه المجلة المتطلعة لغد أفضل، علما بأننا على استعداد تام لنشر كل ما هو مطابق للشروط كما يشرفنا تلقى اقتراحاتكم فيما يتعلق بالرفع من شأن هذه

الدورية التي يسعدها التنويه بجهد الأخوة في المركز العربي للحاسب الآلى، وكذلك الأخت أميمة عبدالعزيز الصراط، للجهد الذى قدموه فى وصول هذا العدد إليكم، مع التأكيد للجميع بأن الدفع والرفع من شأن هذه الدورية لن يكتب له استمرار التواصل إلا بمعاضدتكم لها.

والله ولى التوفيق

د. الهادى بولقمة

رئيس التحرير

السياحة والبيئة*

زينب المعلى أبوزيد**

تعد السياحة صناعة جديدة بدأت تأخذ مكانها فى ميدان النشاط الاقتصادى العالمى لتصبح من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية أيضا، مما جعل القرن الحالى يعرف (بقرن السياحة).

والأدلة على أهميتها كثيرة "فلقد فاق الاتفاق السياحى العالمى الاتفاق على التسليح وذلك فى عام 1977 حيث بلغ الاتفاق على التسليح 300 مليار دولار، بينما حقق الاتفاق السياحى 360 مليارا وهذا يمثل أكثر من 6% من الناتج القومى العالمى"⁽¹⁾.

وتتضح أهميتها بالنسبة للاقتصاد العالمى من خلال النظر للاحصائيات السياحية "ففى عام 1969 بلغ مجموع ما أنفقه 15.3 مليون سائحا سجلتهم الاحصائيات فى مختلف بلاد العالم 15.300 مليون دولار، وذلك خلاف ما أنفقوه فى وسائل النقل الدولية"⁽²⁾.

أما الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الناتجة عن النشاط السياحى فهى مختلفة باختلاف أنواعها وأنشطتها من دولة لأخرى، وإن كان هناك ما يشير إلى تزايد ملحوظ للدور الإيجابى الذى تؤديه السياحة بصفة عامة فى قضايا التنمية وهذا راجع لاهتمام الدول المتقدمة والنامية بها على حد السواء.

ويمكن إجمال أهم هذه الآثار فى أنها تقدم مصدرا للدخل يساعد فى تنفيذ العديد من الخطط التنموية فى قطاعات اقتصادية مختلفة، وتوفر فرص عمل متنوعة تكفل ارتفاع مستوى الرفاهة الاقتصادية، أما الآثار الثقافية التى تحدثها السياحة فبفضلها إزدادت فرص الاحتكاك بين مختلف الثقافات والأجناس وساعدها فى ذلك حداثة وسائل الاتصال، أضف إلى ذلك فإن السياحة قد أوجدت محلات عمرانية لم يكن لها وجود من قبل⁽³⁾، من أمثلتها المنتجعات السياحية فى الأماكن الجبلية، منها المنتجعات الموجودة فى نطاق مرتفعات الألب فى كل من سويسرا والنمسا

* قدمت فى الملحق الحضرى الثانى - خامسة قاريونس 1-4/11/424م.

** مبدئة قسم الحضر ايبا - خامسة قاريونس/سغاري.

بالإضافة للمنتجات في المنطقة السياحية في كل من إيطاليا وفرنسا وأسبانيا على سبيل المثال.
أما فيما يخص الجانب البيئي، فإن النشاط السياحي كغيره من القطاعات الاقتصادية يؤثر
ويؤثر بالبيئة المحيطة به ويمكن تناول هذا الجانب من خلال النقاط التالية:

- أولاً: تأثير النشاط السياحي سلباً على البيئة.
- ثانياً: تأثير التخطيط السياحي ببعض الأنشطة البشرية الأخرى.
- ثالثاً: الاستثمار السياحي استثمار بيئي.

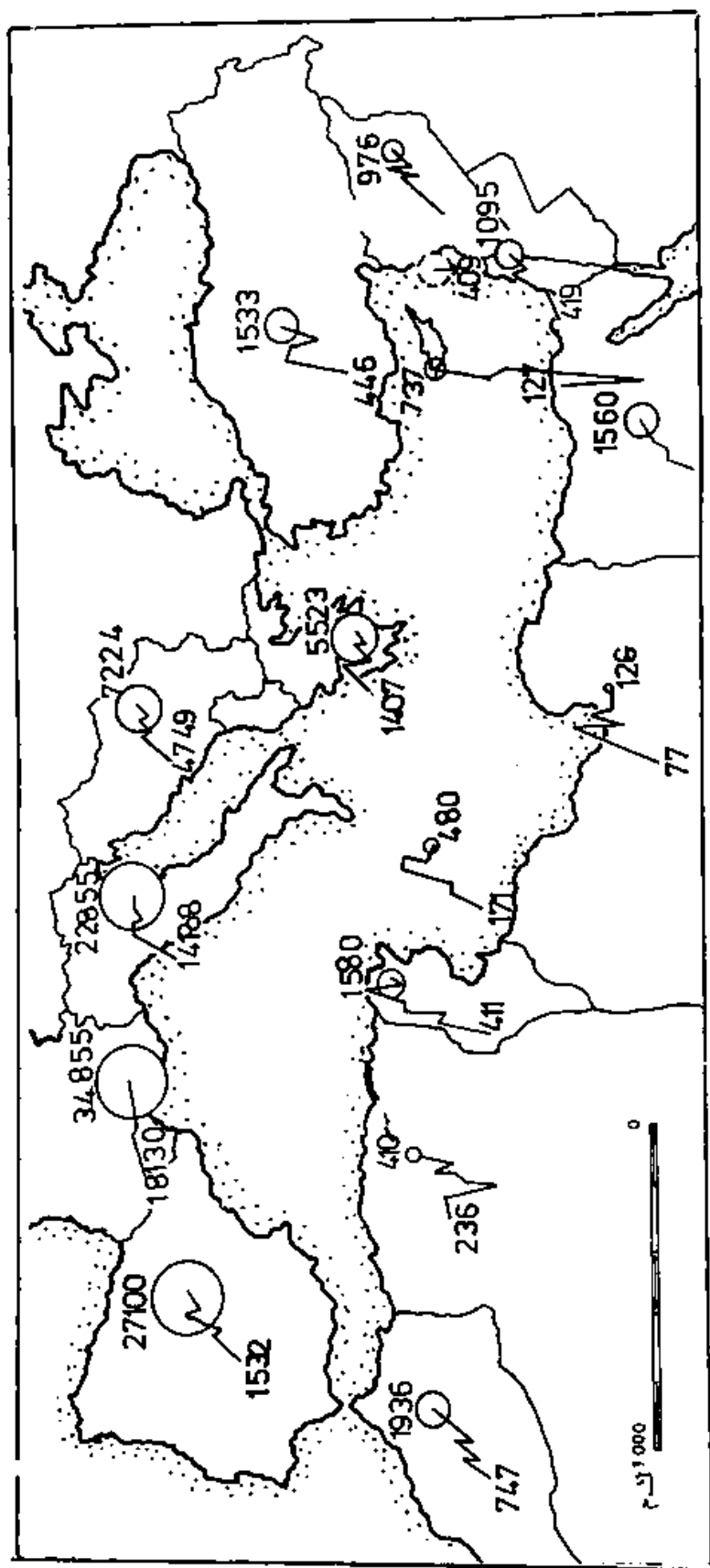
أولاً: تأثير النشاط السياحي سلباً على البيئة

هناك أخطاء كثيرة ترتكب تؤدي إلى خلق تغيرات عكسية على البيئة عندما يقرر بلد ما تنمية وتطوير موارده السياحية بإتخاذة جملة من الترتيبات لتحقيق هذا الهدف. فعلى سبيل المثال هناك اعتبارات فنية يأخذها المهندسون في المرتبة الأولى عند إقامة طريق سريع تتمثل في سهولة المرور من مكان لآخر بحيث تكون القدرة الاستيعابية لهذا الطريق كبيرة حتى لو أدى ذلك بالتضحية بالمناظر الطبيعية الجميلة كمنظر شاطئ على بحر أو محيط.

بالإضافة إلى مثل واضح يغفله تخطيط المرافق الأساسية يتعلق بنظم الصرف الصحي فعادة ما تغفل هذه النظم الاعتبارات الخاصة بتلوث الأنهار أو البحار ولهذا السبب فإن نوعية الصرف الصحي المطبق في المنطقة السياحية يعتبر عنصراً هاماً في نجاح أى برنامج سياحي⁽⁴⁾. وفي صدد الحديث عن السياحة وأثارها السلبية على البيئة، نجد أن منطقة البحر المتوسط المعروفة بالمنطقة السياحية الأولى على الصعيد الدولي بإستقبالها حوال ثلث السياح في العالم حيث توجه إلى سواحل البحر المتوسط نحو 100 مليون سائح عام 1984⁽⁵⁾، فالسياحة في هذه المنطقة في تطور مستمر وإن كان يتسم بعدم الانتظام لاختلاف الظروف المحلية في كل دولة من الدول المطلة على هذا البحر وهذا ما نلاحظه من خلال (الشكل 1-1) الذي يوضح التطور الحاصل في المنطقة في الفترة من (70-1984).

غير أن هذه المنطقة أخذت تعاني من المشكلات البيئية الناتجة عن النشاط السياحي حيث ارتفعت نسبة النفايات من المياه المستعملة من (0.4) مليار متر مكعب إلى رقم يمكن أن يصل

شكل (11) يكشف تطور السياحة عن عدم انتظام ذى طابع يرتبط بالظروف المحلية لكل دولة



التحولات الديموغرافية في بلدان البحر المتوسط وبالألف... التطور في الفترة 1970-1984 المصدر: الخطة الزرقاء / الأمم المتحدة

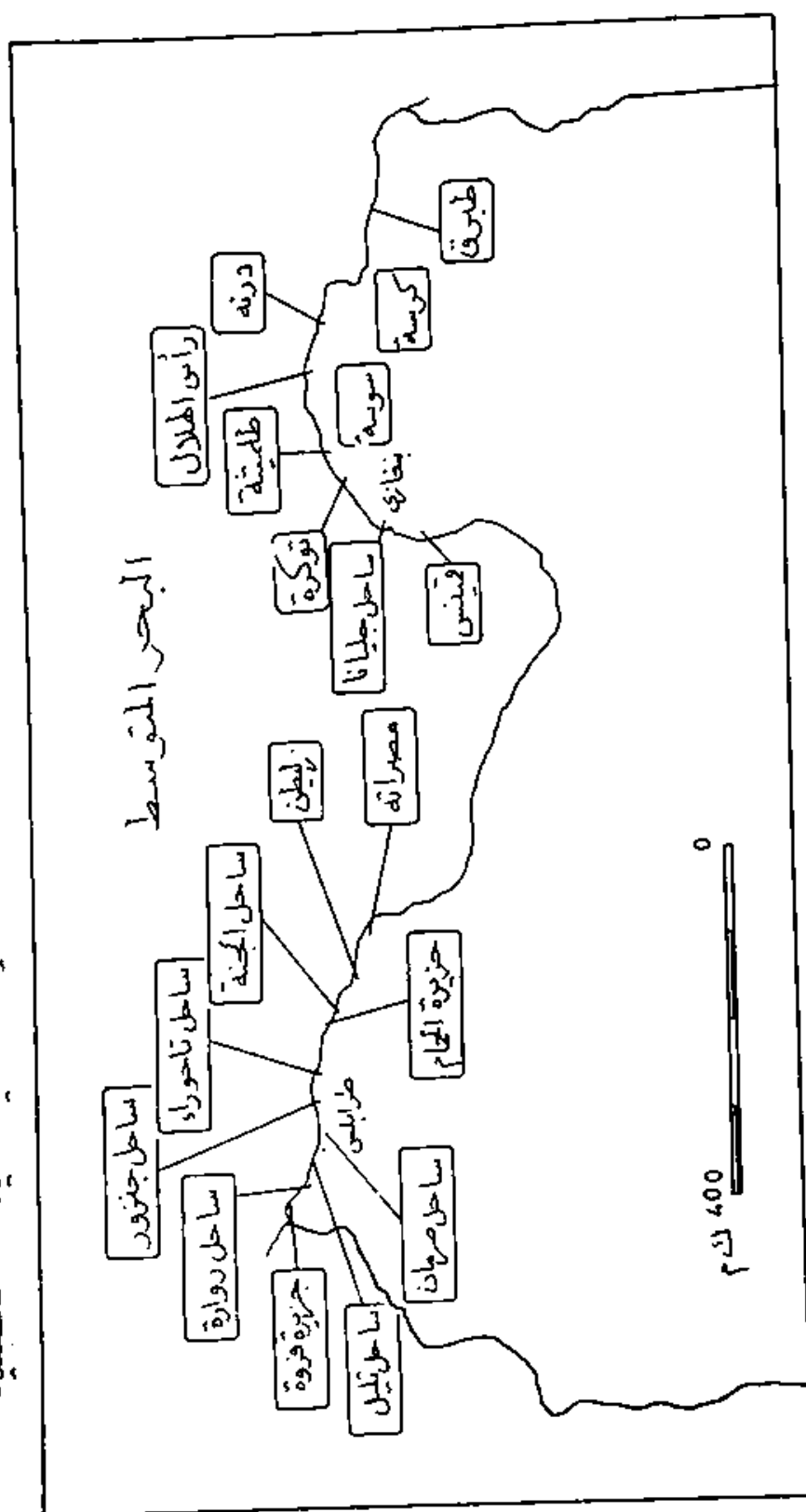
إلى (1.5) مليار متر مكعب ويقدر للنفايات الصلبة المتخلفة عن السياح أن تصل إلى مستوى يتراوح بين (8) و(12) مليون طن عام 2025⁽⁶⁾.

تؤثر السياحة أيضا على البيئة الحضرية للمدن فقد تكون عامل مخرب بها عن طريق سوء استخدام الأراضي الفضاء، وازدحام المرور وما ينتج عنه من مشكلات وتشويه للطابع الحضري وهذا ما أكده (سمجيسكى) Smigielski في مؤتمر عقدته هيئة السياحة البريطانية في سبتمبر عام 1972 معبرا عن الرأي القائل بأن "ضغط السياحة أحطت من قدر بعض المدن، بالدرجة التي صار فيها السياح أكثر الناس تلويثا للبيئة من الصناعة"⁽⁷⁾. ولهذا أصبحت المدن السياحية تحدد أعداد السياح القادمين إليها ومن أمتنتها مدينة البندقية (Venice) فقد أغلقت أبوابها أمام التدفق السياحي الهائل عليها ولا تسمح إلا بنسبة محدودة منهم وبشرط دفع رسوم دخول وبناء على مواعيد لا يحددونها.

ثانيا: تأثير التخطيط السياحي ببعض الأنشطة البشرية الأخرى

مثما يؤثر النشاط السياحي على البيئة وسلامتها فإنه بالمقابل يتأثر بنوعية البيئة المحيطة حيث أنه نتيجة لتضارب المصالح بين القطاعات المختلفة وغياب الإجراءات الحازمة التي من شأنها المحافظة على الموارد والثروات البيئية بدأت بالظهور بعض المشاكل البيئة التي لها آثارها السلبية على ثروات البلاد السياحية وأبرزها يتمثل في التلوث المائي للمناطق الساحلية التي هي ثروة حقيقية لتوفير وسائل الاستجمام والنزهة حاليا ومستقبلا (شكل -2) حيث تترصد بها عوامل التلف والتلوث من جميع النواحي فإستخدام البحر المتوسط من قبل السفن الكبيرة قد يؤثر تأثيرا حادا في صناعة السياحة الليبية، فقد عانت الكثير من الشواطئ الليبية من التلوث النفطي الذي يختلف عن غيره من المواد الملوثة لصعوبة التغلب عليه إذ أثر في منطقة معينة، كما يعتبر صرف الزيوت المستعملة في البحر أحد المشاكل الرئيسية حيث تقوم الأمواج بالقائها على الشاطئ. ففي دراسة للسواحل الغربية بالجمهورية لمعرفة كمية وجود وانتشار زيت النفط بها، وجد أن هناك كميات من زيت النفط تلوث الشاطئ غير أنها متباعدة في تركيزها فقد بلغ أعلى

شكل (2) سواحل الجماهيرية والتواطئ ذات الأهمية السياسية المستقلة



تركيز (14.07) ميكروجرام/لتر وذلك في مدينة الزاوية تليها مدينة زوارة (12.41) ميكروجرام/لتر⁽⁸⁾.

بالإضافة للملوثات النفطية فإن مياه الصرف الصحي تعمل هي الأخرى على تلوث مياه البحر ففي مثال آخر من السواحل الشرقية نجد أن هناك كميات كبيرة من المياه غير المعالجة تطرح في مياه البحر بسبب تعطل محطة تنقية مياه الصرف في مدينة بنغازي الأمر الذي تسبب في تلوث المناطق الساحلية المجاورة للمدينة (فقد اتضح وجود تلوث كميائي وجراثيمي في بعض العينات مما يؤثر على الأحياء المائية والمصطافين في تلك المناطق⁽⁹⁾).

هذا إلى جانب تأثير بعض المناطق الملائمة للتخطيط السياحي بالملوثات البيئة ومثال ذلك تلوث كل من عين الشرشارة بترهونة وعين أبولو بمنطقة شحات الأثرية من خلال وادي بلغدير. " فقد اتضح أن مجرى عين الشرشارة مهدد بالتلوث من جراء إلقاء القمامة والعبث الانساني كما قل معدل انسياب الماء منذ سنوات وزادت عمليات انهيار الصخور ونمو النباتات في وسطه⁽¹⁰⁾.

أما عين أبولو فقد تم تلويثها من خلال طرح مياه المجاري بها حيث قدرت كمياتها بحوالي 3 إلى 4 لتر/الثانية، أي من 259.200 متر مكعب لكل يوم إلى 5184 متر مكعب كل يوم وهذه الكميات الهائلة تتسرب للخزان الجوفي للمياه من خلال الكهوف والانكسارات الصخرية الموجودة في الوادي مما يؤثر سلبا على نوعية المياه وبالتالي يؤثر على أي نشاط سياحي قد يقام في هذه المنطقة⁽¹¹⁾.

ومن الأمثلة الدالة على التدهور البيئي والمؤثرة على النشاط السياحي، ضعف التنوع البيولوجي خاصة في منطقة الجبل الأخضر حيث تتمتع هذه المنطقة بكثافة نباتية تختلف كليا عن أي جزء آخر من البلاد بتأثير مناخ البحر المتوسط عليها فتتميز بالخضرة الدائمة وهي في مجملها شجيرات متوسطة الارتفاع مثل غابات السرو والعراعر والزيتون والصنوبر، وتقدر المساحة التي تشغلها هذه الغابات بحوالي (500 كم²)⁽¹²⁾، غير أن هذه المساحة انكمشت عما كانت عليه بسبب التوسع الأفقي في الزراعة المتمثل في مشروع الجبل الأخضر الزراعي، إلى جانب الإفراط الرعوي وقطع الأشجار لاستغلالها في عملية إنتاج الفحم النباتي، بالإضافة إلى صيد الحيوانات البرية في الوقت الذي تعجز فيه الطبيعة في بعض الأحيان أن تعيد النمو النباتي

بنفس الدرجة كما وكيفا وانحصر وجود الحيوانات البرية فى مناطق محدودة. وهذا الوضع قد يؤثر على إقامة المنتزهات الطبيعية فى المنطقة، بالإضافة لهذه التأثيرات السلبية على البيئة الطبيعية، فإن هناك جانباً منه يؤثر سلباً على مظاهر البيئة البشرية - التى هى من صنع الإنسان - فمشكلة نقص وتدهور المياه فى مدينة طرابلس على سبيل المثال، والناجمة عن زيادة معدلات السحب من مخزون المياه الجوفية وتداخل مياه البحر وما ترتب عليه من زيادة ملوحتها وتلوثها بشكل يجعلها غير صالحة للشرب والاستعمال فأثرت بذلك على النشاطات الاقتصادية بما فيها النشاط السياحى، فهناك العديد من المرافق السياحية والفندقية فى المدينة تفتقر للمياه الصالحة للاستعمال مما يؤثر ذلك سلباً على نوعية الخدمات المقدمة بها وتعجز عن أداء دورها السياحى بالشكل اللائق "حيث يفوق إجمالى المواد الصلبة بمياه المدينة المعدل الأعلى المسموح به" (١٣).

ثالثاً: الاستثمار السياحى استثمار بيئى

بالرغم مما ذكر سابقاً عن الآثار السلبية التى يحدثها النشاط السياحى فى المحيط البيئى، ومن ناحية أخرى تأثره بسلبات الأنشطة البشرية المختلفة، إلا أن هناك نقطة لا يمكن إغفالها وهى تتعلق بالجانب الإيجابى لهذا النشاط فى علاقته مع البيئة.

فالتخطيط السياحى لا يتم بشكل منفرد أو عشوائى بل هو عملية معقدة التركيب تسعى إلى استغلال كافة المقومات الطبيعية والبشرية المتاحة من أجل المحافظة على مستوى الأمكنة والمواقع سواء كانت تعتمد فى جانبيتها على الطبيعة أم الآثار أم المناخ أم أى عامل آخر والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة حيث تسعى الدول للمحافظة على الأنماط الحيوانية البرية سواء لإغراض عملية أو لإغراض الاستغلال السياحى كما هو الحال بالنسبة للمحميات القومية المنتشرة فى كينيا وتنزانيا وجنوب أفريقيا وتايلاند.

هذا بالإضافة إلى الاهتمام بالموارد النباتية الطبيعية والتى يمكن استغلالها سياحياً كالغابات والمروج والمساحات الخضراء ومن أمثلتها المنتزهات القومية التى أقيمت من أجل العناية بهذه المساحات من أمثلة هذه المنتزهات على المستوى المحلى مقترح مشروع (منتزه

الكوف الوطني) في الجبل الأخضر ومجموعة أخرى من المنتزهات تحت الدراسة منها (منتزه الهيشة - منتزه القره بولي - منتزه أبو غيلان).

من جانب آخر أصبحت الدول الساحلية تعي حجم الخطر الذي تتعرض له السياحة من جراء تلوث السواحل، حيث يتم استغلال هذه المناطق في أغراض السياحة الرياضية كممارسة السباحة والغطس والانزلاق على الماء ورياضة التجديف والشراع كما في الريفيرا الفرنسية والإيطالية في جنوبى أوربا، ولهذا تم إنشاء محطات معالجة ضخمة على طول الشواطئ الإسبانية والإيطالية والفرنسية للتخفيف من حدة التلوث بها(14).

ويسهم النشاط السياحي أيضا في المحافظة على خامات البيئة المحلية من خلال تشجيع الصناعات اليدوية المتقنة والمعبرة عن المناطق التي يزورونها بما تتميز به من ألوان ونقوش لها طابع خاص، مثل الصناعات الجلدية والبسط والنقش على النحاس وصناعة الزجاج والفخار والخزف وما ينتج عن ذلك من مردود إيجابى ذا قيمة مادية وإعلامية. ومن مظاهر السياحة الإيجابية أيضا، المحافظة على البيئة الثقافية من خلال الاهتمام بترميم وصيانة المباني الأثرية والمنازل ذات الطراز المتميز والتي تشكل مزارات سياحية وخاصة أن بعضها قد تحول إلى متاحف، كما يمكن إستخدام بعضها كفنادق ذات طابع خاص مما يعيد الحياة والحركة لهذه المباني وتستفيد أحيانا محلات عمرانية بكاملها من عمليات إعادة الحياة، كما حدث في بعض المحلات العمرانية في تركيا. وعلى المستوى المحلي نجد أن هناك اهتماما بالمدن القديمة في بلادنا ومن مظاهر هذا الاهتمام العمل على تجديد وترقيم المدينة القديمة بطرابلس وإقامة التظاهرات الثقافية بها وإستغلال بعض المباني في إنشاء المكتبات ودور الثقافة.

وأخيرا الاهتمام بالأمكان الأثرية والعناية بها وإستغلالها في التخطيط للنشاط السياحي حيث تقام في مواسم معينة مهرجانات لإبراز التراث الوطني من أمثلتها مهرجانات بعلبك في لبنان ومهرجان جرش في الأردن وقرطاج في تونس، وفي محاولة لجذب السياح وتعريفهم بهذا الموروث التاريخي المتمثل في الأمكنة الأثرية والتعرف على تراثهم الثقافي من خلال ما يقدم على هذه المسارح من عروض متنوعة وقد كانت للجماهيرية محاولة لإستغلال مسرح صبراتة الأثرى لإقامة مثل هذه المهرجانات.

نخلص في النهاية إلى أن السياحة والبيئة هي نفس الشيء على اعتبار أن التدفق السياحي يرتبط بعوامل جذب سياحية متمثلة في المناخ ومناظر البيئة الطبيعية أو في عوامل جذب من صنف الإنسان كالمناطق الأثرية والحديثة وغيرها، فإذا لم يستطع النشاط السياحي المحافظة على البيئة (كما هو الحال في القضاء على الطيور والحيوانات الدارة أو العبث بالمناطق الخضراء من خلال النشاط السياحي)، فإنه يكون قد فقد موردا متجدد

ولهذا يستوجب الأمر ضرورة وقاية مثل تلك الموارد والثروات في المستقبل وهذا لن يتم إلا من خلال التخطيط السياحي الذي يراعى فيه المحافظة على البيئة من خلال توفير التناسق بين متطلبات التنمية السياحية من جهة والجوانب البيئية من جهة أخرى لأجل إيجاد التوازن بين الإنسان ومحيطه، وذلك من خلال إصدار العديد من القوانين مثل قانون الصيد وحماية الغابات والمراعى وقانون حماية البيئة من أجل ضمان سلامة البيئة من حولنا.

الهوامش والمراجع

- 1- محمد مرسى الحريري، جغرافية السياحة، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 1991)، ص 11.
- 2- محمد طنطاوى، (السياحة في العالم العربى)، العربى، العدد 148، (مارس 1971)، ص 110.
- 3- هـ. روبنسون، جغرافية السياحة، ترجمة: محبات إمام، (القاهرة: دار المعارف، الطبعة الأولى، 1985)، ص 226.
- 4- نبيل الروبى، التخطيط السياحي، (الإسكندرية: مؤسسة الثقافة الجامعية، 1978)، ص 171.
- 5- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، (الخطة الزرقاء: مستقبل حوض البحر المتوسط) مركز الأنشطة الإقليمية للخطة الزرقاء للبحر المتوسط، فرنسا، ص 43.
- 6- نفس المرجع السابق، ص 44.
- 7- هـ. روبنسون، مرجع سبق ذكره، ص 281.

- 8- عريبي عمرو الختالي وآخرون، (دراسة مقارنة لوجود وأثر زيت النفط بالسواحل الغربية للجماهيرية العظمى)، ورقة قدمت في الأسبوع الجغرافى الأول، جامعة السابع من أبريل، فى الفترة من 25:29/5/1993.
- 9- سعد محمد الزليتنى، (مياه الصرف بين الاستثمار والهدار)، الهندسى، العدد 23، الصيف 1993، ص 51.
- 10- حسن الحويج وآخرون (دراسة أولية لمجرى عين الشرشارة وترهونة)، جامعة الفاتح، دراسة قدمت فى المؤتمر الأول لعلوم البيئة فى الفترة من 27:31/1/1990.
- 11- عمار عبدالمطلب، (تلوث عين أبولو - شحات - من خلال وادى بلغدير، بحث مقدم فى الندوة العملية لمياه الشرب والصرف الصحى، 15:16/1/1991.
- 12- سالم محمد الزوام، الجبل الأخضر: دراسة فى الجغرافيا الطبيعية، (طرابلس: المنشأ العامة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1984)، ص
- 13- أكرم حسن الحلاق، (تقويم صلاحية المياه المستخدمة فى الأغراض المنزلية بمدينتى طرابلس وبنغازى)، الهندسى، العدد 23، الصيف 1993، ص
- 14- (البحر المتوسط بحر ميت عام 2000)، بحيرة السلام، العدد الأول، أى النار 1995، ص24.
- 15- محمد خميس الزوكة، صناعة السياحة من المنظور الجغرافى، (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، الطبعة الأولى، 1992)، ص 300.